تدقيق عقود الشراء وكشف المخالفات والاحتيال في القانون العماني من منظور الشريعة الإسلامية

إعداد

لوهة بنت بري بن بدران النعيمي

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

تدقيق عقود الشراء وكشف المخالفات والاحتيال في القانون العماني من منظور الشريعة الإسلامية

إعداد

لوهة بنت بري بن بدران النعيمي

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

نوفمبر ٢٠٢١م

مُلخَّص البحث

يجنب تدقيق عقد الشراء المتعاقدين سواء كانوا طرفًا عامًّا أم خاصًّا؛ يجنبهم كثيرًا من المشكلات والنزاعات المتولدة عن مخالفات أو ثغرات في إنشاء العقد يمكن توظيفها للاحتيال وعدم الالتزام ببنود العقد، ومن ثم؛ يهدف هذا البحث إلى بيان الأحكام المتعلقة بتدقيق عقود الشراء والآليات التي يجب اتباعها لتجنب المخالفات وسد ثغرات الاحتيال؛ في ضوء القانون العماني وأحكام الشريعة الإسلامية، وقد تضمن فصلاً تمهيديًّا وخمسة فصول؛ الأول في مفهوم التدقيق وعقود الشراء وصياغة العقود ومراحل تدقيقها، والثاني في أركان عقود الشراء وشروط صحتها في الشريعة الإسلامية والقانون العماني، والثالث في الجوانب الشكلية والموضوعية لتدقيق عقود الشراء، والرابع في المخالفات والاحتيال في عقود الشراء وتكييفها في الشريعة والقانون، والخامس في خطوات التعامل مع العيوب في عقود الشراء، وعرض تطبيقات قضائية متصلة بموضوع البحث، وتوسَّلت الباحثة المنهج الاستقرائي لتجميع النصوص الشرعية وآراء الفقهاء والنصوص القانونية ذات الصلة بتدقيق العقود، والوصول إلى التطبيقات القضائية ذات الصلة بالموضوع، وأيضًا المنهج التحليلي التطبيقي لدراسة تلك النصوص والآراء وتحليل المخالفات في عقود الشراء، وتوصل البحث إلى نتائج من أهمها أن الشريعة الإسلامية والقانون العماني قد بيَّنا أحكامًا كثيرة في تنظيم عقود الشراء بأنواعها، وأن على المسؤول عن تدقيق العقد أن يجمع بين كمال التحديد لموضوع العقد وإتقان التكييف القانوني للعقد، وأن لتدقيق عقود الشراء مرحلتين؛ الأولى قبل إبرام العقد بالتأكد من سلامة مستندات التعاقد، وتوفُّر أركان العقد، وصفة المتعاقدين، والأهلية، والقدرة على الوفاء والالتزام ببنود العقد، والمرحلة الثانية في أثناء صياغة العقد في التأكد من سلامة بنوده من مخالفة القوانين السارية، وانتظام صياغته، وسد جميع الثغرات التي يمكن الاحتيال من خلالها، وأن تدقيق عقود التوريد يشمل التحقق من مبدأ العلانية وحرية التنافس والمساواة بين المتناقصين واستيفاء الجوانب الشكلية والمدد القانونية لتقديم العطاءات والجوانب الموضوعية في صياغة العقد.

ABSTRACT

Auditing the procurement contract enables the contracting parties, whether they are public or private parties, to avoid many problems and disputes arising from violations or loopholes in the establishment of the contract that can be used for fraud and non-compliance with the contract terms. This study aims to clarify the provisions related to the audit of purchase contracts and the mechanisms that must be followed to avoid violations and close loopholes that allow fraud in light of Omani law and the provisions of the Islamic Shariah. It contains an introduction and five more sections; the first explains the concepts of auditing, purchase contracts, drafting of contracts, and the stages of auditing them. The second highlights the essential elements of purchase contracts and the conditions for their validity in Shariah and Omani law. The third explains the formal and substantive aspects of auditing purchase contracts. The fourth deals with violations and fraud in purchase contracts and classifications of them in Shariah and law. The final section explains the steps for dealing with defects in purchase contracts and presents the judicial applications related to the research topic. The researcher followed the inductive method to collect the Shariah texts, the opinions of jurists, and the legal texts related to the audit of contracts and to track the forms of violations and fraud in practice. He followed the applied analytical method to study those texts and opinions and to analyze violations in purchase contracts. The study reached several results, the most important of which is that the Shariah and Omani law have clarified many provisions in organizing all types of purchase contracts. Also, the person responsible for auditing the contract must perfectly delineate the contract's subject matter as well as its legal classification. The audit of purchase contracts comprises two stages; the first is before concluding the contract by ensuring the integrity of the contract documents, the presence of the contract's essential elements, the capacity of the contracting parties, and the capacity and ability to fulfill and abide by the contract's terms. The second, during the drafting of the contract, is to ensure that none of its clauses violates the applicable laws and that it is properly drafted, and to fill all the loopholes by which fraud could be perpetrated. Also, the audit of supply contracts includes verification of the principles of publicity, freedom of competition, equality between bidders, fulfillment of the formal aspects, the legal deadlines for submitting bids, and the substantive aspects of contract drafting.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

……...……..……..……..

Asma Akli Soualhi
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

.....…..……..

Mohammed Ibrahim Negasi
Internal Examiner

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

...……...……..……..

Yasmin Hanani Mohd Safian
External Examiner

This thesis was submitted to the Department of Islamic Law and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

……..……..

Uzaimah Ibrahim
Head, Department of Islamic Law

This thesis was submitted to the Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

……...…..……..

Farid Sufian Shuaib
Dean, Ahmad Ibrahim
Kulliyyah of Laws

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Loha Bari Badran Alnaimi

Signature: ……..……..…… Date:…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢١م محفوظة لـ: لوهة بنت بري بن بدران النعيمي

تدقيق عقود الشراء وكشف المخالفات والاحتيال في القانون العماني من منظور الشريعة الإسلامية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: لوهة بنت بري بن بدران النعيمي

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى

والدي الحبيب، رحمه الله، اعترافًا بفضله

والدتي أمَدَّ الله في عمرها، وجعلها نبراسي في الحياة

رفيق الدرب، زوجي الفاضل

أستاذي الفاضل سالم المخيني

إخوتي وأخواتي الذين كانوا عونًا لي في إتمام دراستي

كل أساتذتي الأجلاء الذين كان لهم الفضل الأكبر لهذا النجاح

كل من عاونني على إتمام هذا البحث وإخراجه

أهدي هذا النتاج

وأسأل الله عز وجل أن يكون عملا خالصًا لوجهه الكريم

الشكر والتقدير

أحمد الله تعالى أولاً وأخيرًا أن وفقني وهيأ لي الأسباب لإتمام هذا البحث المتواضع بهذه الصورة الطيبة، ولا بد في مقامي هذا أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذتي الدكتورة أسماء أكلي التي كانت منقذًا لي من الغرق فلولاها ما وصل البحث إلى هذا الشكل، وكانت كريمة معي في عملها ووقتها وخلقها وتواضعها وملاحظاتها القيمة، فأسأل الله تعالى أن يحفظها ويكرمها ويجزيها عني خير الجزاء.

ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر لهذا الصرح العظيم الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM) لأنها مصدر من مصادر المعرفة، ولكلية أحمد إبراهيم للقانون (AIKOL)، والشكر موصول إلى مركز الدراسات العليا بالجامعة (CPS) على تسهيل العقبات والصعاب، كما أتقدم بالشكر أجزله للأستاذين المحكمين لما قدموه من ملاحظات قيمة جدًّا عدلت كثيرًا من محتوى البحث منهجيًّا وموضوعيًّا، كما أشكر كل من ساعدني في توفير مصدر أو تصويب فكرة، وفي تنسيق البحث وإدخال التعديلات؛ ليخرج في هذه الصورة.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح ..... هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح
فهرس محتويات البحث ..... ط
الأقضية ..... م
التشريعات ..... س

الفصل التمهيدي ١
مقدمة: ١
مشكلة البحث: ٢
أسئلة البحث: ٢
أهداف البحث: ٣
أسباب اختيار الموضوع: ٣
أهمية البحث: ٤
حدود البحث: ٤
منهج البحث: ٤
الدراسات السابقة: ٥

الفصل الأول: مفهوم التدقيق وعقود الشراء وصياغة العقود ومراحل تدقيقها..... ١٢
المبحث الأول: مفهوم التدقيق والعقد وأقسامه في الشريعة الإسلامية والقانون.... ١٣
المطلب الأول: مفهوم التدقيق ١٣
المطلب الثاني: مفهوم العقد ١٣
المطلب الثالث: أقسام العقود..... ١٦
المبحث الثاني: عقد التوريد والشراء العام في الشريعة والقانون ٢٨
المطلب الأول: مفهوم عقد التوريد وحكمه في الشريعة الإسلامية ٢٩
المطلب الثاني: مفهومه عقد التوريد وتكييفه في القانون ٣٢
المطلب الثالث: مفهوم عقود الشراء العام ٣٤
المبحث الثالث: مفهوم صياغة العقود وأنواعها وأبرز مهاراتها ٣٤
المطلب الأول: مفهوم الصياغة والتمييز بين الصياغة والتفاوض ٣٤
المطلب الثاني: أنواع الصياغة القانونية للعقود ٣٥
المطلب الثالث: أبرز مهارات الصياغة السليمة للعقود ٤٧
المبحث الرابع: مراحل تدقيق العقود ٤٨
المطلب الأول: التدقيق السابق لإبرام العقد..... ٤٨
المطلب الثاني: صور لمستندات ما قبل التعاقد ٥٠
المطلب الثالث: التدقيق المزامن لصياغة العقد..... ٥٥
المطلب الرابع: دور المدقق في هذه المرحلة ٥٦

الفصل الثاني: أركان عقود الشراء وشروط صحتها في الشريعة الإسلامية والقانون..... ٥٨
المبحث الأول: الأساس الشرعي لعقود الشراء وشروطها في الشريعة الإسلامية ... ٥٨
المطلب الأول: الأساس الشرعي للعقود..... ٥٩
المطلب الثاني: شروط العقود في الشريعة الإسلامية ٥٩
المبحث الثاني: أركان عقد الشراء وشروطه في القانون ٦٣

المطلب الأول: ركن الرضا ٦٣
المطلب الثاني: ركنا المحل والسبب ٦٥
المطلب الثالث: المقارنة بين أركان العقود الإدارية والمدنية وشروطهما..... ٦٥
المطلب الرابع: أركان عقود التوريد وكيفية إنشائها ٧٠

الفصل الثالث: الجوانب الشكلية والموضوعية لتدقيق عقود الشراء ومراجعتها ٧٢
المبحث الأول: الجوانب الشكلية في تدقيق عقود الشراء ومراجعتها..... ٧٣
المطلب الأول: الجوانب الشكلية في تدقيق عقد الشراء في مرحلة ما قبل التعاقد..... ٧٣
المطلب الثاني: الجوانب الشكلية في تدقيق عقد الشراء في مرحلة الانعقاد ٧٩
المبحث الثاني: الجوانب الْمَوضوعية في تدقيق عقود الشراء ومراجعتها..... ٨٠
المطلب الأول: الأمور الواجب مراعاتها عند تدقيق عقد الشراء موضوعيا. ٨٠
المطلب الثاني: محال تدقيق عقد الشراء موضوعيا..... ٨٢

الفصل الرابع: المخالفات والاحتيال في عقود الشراء وتكييفها في الشريعة والقانون..... ٩١
المبحث الأول: المخالفات التي تشكل عيوبا في عقود الشراء ٩٢
المطلب الأول: عيوب الإرادة..... ٩٣
المطلب الثاني: العيوب التي تلحق المبيع في الشريعة الإسلامية والقانون... ٩٨
المبحث الثاني: الاحتيال والتدليس وتكييفهما في الشريعة الإسلامية والقانون .. ١٠٢
المطلب الأول: مفهوم الاحتيال والتدليس في الشريعة الإسلامية والقانون١٠٢
المطلب الثاني: التمييز بين الاحتيال الجنائي والتدليس الْمَدني ١٠٧
المطلب الثالث: تكييف الاحتيال في عقود الشراء..... ١٠٩

الفصل الخامس خطوات التعامل مع العيوب في عقد الشراء وتطبيقات قضائية لتدقيق العقود ١١٦
المبحث الأول: خطوات التعامل مع العيوب في عقد الشراء ١١٧
المطلب الأول: فحص الْمَبيع فحصًا دقيقًا وإخطار البائع بالعيوب إن وجدت ١١٧
المطلب الثاني: دعوى ضمان عيوب البيع الخفية ١١٩
المطلب الثالث: موانع رد المبيع المعيب إلى البائع ١٢٠
المطلب الرابع: مسقطات ضمان البائع ١٢٢
المبحث الثاني: تطبيقات قضائية لتدقيق عقود الشراء في ضوء الدراسة النظرية . ١٢٤
المطلب الأول: تطبيقات قضائية في تكييف عقد الشراء وصحته..... ١٢٤
المطلب الثاني: تطبيقات قضائية في آثار العقد والتزامات أطرافه..... ١٢٧

الخاتمة..... ١٣٢
النتائج..... ١٣٢
التوصيات..... ١٣٤

قائمة المصادر والمراجع..... ١٣٦
الكتب..... ١٣٦
المقالات والمجلات..... ١٤٤
الرسائل الجامعية ١٤٧
المواقع الإلكترونية ١٤٨
المراجع الإنجليزية ١٤٨

قائمة الأقضية

حكم المحكمة الإدارية المصرية في الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٥ق.

حكم المحكمة الإدارية العليا المصرية في الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣ق، جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤.

حكم محكمة التمييز البحرينية في الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠٠٣، جلسة ٢٠٠٤/٦/٢٨.

حكم محكمة التمييز الكويتية في الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٠٠، جلسة ٢٠٠٢/١١/١٨.

حكم محكمة التمييز بدبي في الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٥، جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٣.

حكم محكمة القضاء الإداري العمانية في الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤ق، جلسة ٢٠٠٥/٤/٥.

حكم محكمة القضاء الإداري العمانية في الاستئناف رقم ٣٩٠ لسنة ١٠ق.

حكم محكمة القضاء الإداري العمانية في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٣ق، جلسة ٢٠٠٤/٦/٢٨.

حكم محكمة القضاء الإداري العمانية في الدعوى رقم ٨١ لسنة ٤ق، جلسة ٢٠٠٦/٦/٢٥.

حكم محكمة القضاء الإداري العمانية في الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣ق، جلسة ٢٠٠٤/٦/٢٨.

حكم محكمة القضاء الإداري في الاستئناف رقم ٣٩٠ لسنة ١٠ق.

حكم محكمة القضاء الإداري المصرية في الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤ ق، جلسة ١٩٥٢/١٢/٢.

حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم ١٣١٨٤ لسنة ٧٥ق، جلسة ٢٠٠٧/٣/٢٤.

حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم ٨٩٩٦ لسنة ٥٨ق، جلسة ١٩٩٠/١/١٧.

حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ق، جلسة ١٩٩١/١١/٢٩.

حكم محكمة النقض المصرية في النقض رقم (١٩٦٧/٢/١٢).

الطعن رقم (١٢٠٧، لسنة ٥١ق ٥/١، ١٩٨٧).

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٦٤ق، جلسة ١٩٩٥/١/٢٢.

الطعن رقم ٢٩٤٦ لسنة ٧ق، ٧٣٠٢ لسنة ٨ق، جلسة ١٩٧٥/٤/٢١.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ١٦ق، جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٥، جلسة ١٩٩٥/١٠/١٥.

الطعنان ٢٦٠، ٣٦٧ لسنة ١٢ق، جلسة ١٩٧٠/٣/٢١.

حكم محكمة النقض المدني الفرنسي، ٦ ديسمبر ١٩٨٩، دالوز ١٩٩٠/ح س ب/٢١٠٠١/١١/١٩٩٠.

محكمة النقض المدني المصري، مجموعة القواعد القانونية، ٣١٠/١، رقم ٩٦، بتاريخ ١٩٤٨/٤/٨.

محكمة النقض المدني المصري (١٩٨٧/٦/٢٥).

محكمة النقض المدني المصري (١٩٨٨/١/٢٨).

حكم محكمة النقض المدني المصري في الطعن رقم ٤٤ لسنة ٩ق، جلسة ١٩٣٩/٢/٢٧.

قائمة التشريعات

القانون المدني الأردني لسنة ١٩٧٦ والمعمول به في ١٩٧٧/١/١.

القانون المدني العراقي لسنة ١٩٥١.

القانون المدني المصري لسنة ١٩٤٨.

قانون المدني المصري لسنة ١٩٤٨.

القانون المدني اليمني رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٢ / ٢.

قانون المعاملات المالية الخارجية والداخلية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٧٦/٤٨).

قانون المعاملات المدنية العمانية رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٣.

قانون المناقصات العماني الصادر طبقًا للمرسوم السلطاني رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨.

قرار المحكمة الابتدائية الفرنسية في بورج، تشرين الأول ١٩٨٩.

قرار رقم (٦٦)، (٧/٣)، من الدورة السابعة للمجمع المنعقدة في جدة سنة ١٤١٢هـ.

المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٣٦) بإصدار نظام المناقصات.

النظام الأساسي للسلطنة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٦.

الفصل التمهيدي

مقدمة:

تشكل العقود بين الناس الأساس الضروري لإنشاء ارتباطات بين إراداتهم، فتتولى العقود بيان تلك الإرادة لطرفي العقد وقرن الإيجاب بالقبول لتحقيق رغبة الطرفين، وهذا ما يجعل للعقود أهمية قصوى؛ فبانتظامها ودقتها ووضوحها تستقر المعاملات بين الناس، وتقل النزاعات وتؤدى الحقوق لأصحابها وتتحقق طموحات الناس في تبادل المنافع فيما بينهم. ولا تقتصر العقود على تنظيم تعاملات الأفراد فيما بينهم فحسب؛ بل تُشكل أساسًا لكل المعاملات التي قد يكون طرفاها أو أحدهما شخصية اعتبارية عامة أو خاصة، وتشمل تلك التي تكون الدولة أو الحكومة أحد أطرافها، وقد يكون التعاقد بين الحكومات والدول وقد ظهرت منذ عقود طويلة ما يسمى "العقود الدولية".

وتنشأ رابطة العقد بين الأطراف بالتعبير عن إرادتهم والتقاء الإيجاب بالقبول، لكن ذلك لا يعتد به في جانب الإثبات إلا إذا اقترن بأدلة الإثبات من شهود ووثائق ومستندات وغيرها ... ولما احتاج الناس إلى كتابة عقودهم ظهرت الحاجة للعناية الشديدة بصياغاتها لتعبر عن إرادتهم تعبيرا دقيقا مطابقا لما يريدونه من تصرفات وشروط وبنود.

وصياغة العقد صياغة نموذجية تضمن توفر الأركان الرئيسة المتطلب تضمينها في جميع العقود بشتى أنواعها؛ سواء كانت الأركان الشكلية أم الموضوعية التي لا يكاد يخلو منها أي عقد من العقود، لكن المشكلة تبقى في دقة المعايير المعتمدة لآلية تدقيق لتلك العقود بما يضمن سلامتها وتحقيقها لأهدافها، وبتتبع طريقة إبرام العقود في سلطنة عمان تم ملاحظة أنه في الأغلب الأعم يتم الاعتداد بالصياغة النموذجية للعقد والالتزام بحرفيتها من دون أن يكون هناك تغيير بما يتوافق مع إرادة أطراف العقد والتي قد تتصادم مع النموذج المستخدم.

كما أن صياغة العقد تتطلب الالتزام ببعض المبادئ والأصول القانونية والمهنية حتى يخرج العقد معبرًا عن إرادة أطرافه فيما قصدوه، ولا بد من أن تتوفر هذه المبادئ أولاً في ذهن القائم على الصياغة أو المشارك في المفاوضات الأولية للعقد؛ فلا يغيب عن ذهن الباحث أن

المفاوضات الأولية تعد في غاية الأهمية للعقد ذاته، إذ في هذه المرحلة تتضح المعاني والمقاصد من إبرام العقد، كما أن لرغبات أطراف العقد اعتبار مهم في صياغة بنود الالتزامات والحقوق، ويترتب على إغفال هذه الرغبات زعزعة للرابطة العقدية.

ومن جهة أخرى، تعد عقود الشراء التي تبرمها الحكومة مع أطراف أخرى ذات أهمية خاصة، وفي سلطنة عمان تبنت الحكومة نظام العقد الموحد في كثير من وحداتها الإدارية على سبيل المثال العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال الهندسية، والعقد الموحد لخدمات نظافة المباني الحكومية، والعقد الموحد لخدمات صيانة الحدائق المخصصة للوزارات والوحدات الحكومية، وهذا النمط من العقود تولدت عنه إشكالات في تطويع الصياغات والنماذج الجاهزة لما يحقق المصلحة العامة ويحافظ عليها.

مشكلة البحث:

بناء على ما سبق، فإن مشكلة هذ البحث تتركز في بيان آليات صياغة العقود وفق مستند قانوني شرعي، إذ إن طريقة صياغة العقد قد تؤدي في أحيان كثيرة لإشكالات تعاقدية ومخالفات قانونية وثغرات تنشأ عنها حيل أو نزاعات، مما يجعل التركيز على بيان آليات تدقيق عقود الشراء – ولا سيما تلك العقود التي تبرمها الحكومة مع الموردين – بالغ الحاجة والأهمية، وقد انبثقت مشكلة البحث بناء على أن لا آليات واضحة تُعالج الجزئيات المتعلقة بتدقيق عقود الشراء في القانون العماني، وبناء على ذلك فالمشكلة المحورية لهذا البحث هي: **ما الآليات الموجهة لتدقيق عقود الشراء للوقاية من المخالفات والاحتيال في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون العماني؟**

أسئلة البحث:

من أجل تناول منهجي شامل للموضوع تستعين الباحثة بالأسئلة الآتية:

١. ما مفهوم التدقيق وعقود الشراء؟ وما أنواع صياغة العقود وما مراحل تدقيقها؟
٢. ما أركان عقود الشراء وما شروط صحتها في الشريعة الإسلامية والقانون العماني؟
٣. ما الجوانب الشكلية والموضوعية لتدقيق عقود الشراء ومراجعتها؟

٤. ما المخالفات الشرعية والقانونية وصور الاحتيال في عقود الشراء وما تكييفها في الشريعة الإسلامية والقانون العماني؟
٥. ما الخطوات العملية للتعامل مع العيوب في عقد الشراء؟ وهل من تطبيقات قضائية لوقائع في عيوب متعلقة بعقود الشراء؟

أهداف البحث:

تسعى الباحثة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

١. بيان مفهوم التدقيق وعقود الشراء وأنواع صياغة العقود ومراحل تدقيقها.
٢. تحديد أركان عقود الشراء وشروط صحتها في الشريعة الإسلامية والقانون العماني.
٣. تحديد الجوانب الشكلية والموضوعية لتدقيق عقود الشراء ومراجعتها.
٤. الوقوف على المخالفات الشرعية والقانونية وصور الاحتيال في عقود الشراء وبيان تكييفها في الشريعة الإسلامية والقانون العماني.
٥. جمع أهم الخطوات العملية للتعامل مع العيوب في عقد الشراء، وتناول بعض التطبيقات القضائية لوقائع في عيوب متعلقة بعقود الشراء.

أسباب اختيار الموضوع:

باعتبار الباحثة موظفة في مجال العقود واطلاعها على عدد من الإشكالات الناشئة عن عيوب صياغة العقد بسبب عدم التدقيق عند التعاقد، ونظرًا إلى قلة المراجع والمصادر العلمية الخاصة بالتدقيق في عقود الشراء ووسائل تطبيقه، حيث إن تسليط الضوء على الآليات العملية لتدقيق عقود الشراء سيؤدي إلى تفادي المشاكل التعاقدية الناشئة من الإخفاق في الالتزام التعاقدي نتيجة خلل عند صياغة العقود، فهذه الأسباب وراء اختيار هذا الموضوع لدراسته بطريقة تكاملية قدر المستطاع.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية عقود الشراء وخطرها وما ينتج عنها من إشكالات في حالة حصول اختلالات متعلقة بصياغتها؛ فالمعاملات بين الناس تنبني على أساس تبادل المنافع والعقود هي الأداة الضابطة لاتفاقاتهم، من هنا كان التركيز على ضبط القضايا المتعلقة بتدقيق عقود الشراء ذا أهمية قصوى، إذ تدقيق العقود وسيلة لحفظ الحقوق ومنع الخصومات والنزاعات، وتجنيب أطراف العقد اللجوء إلى المحاكم وإهدار الأموال والأوقات، فأهمية هذه الدراسة في أنها تحاول وضع يدها على هذه الآلية ذات الآثار المهمة والخطيرة سابقة الذكر.

حدود البحث:

يشمل مجال البحث نظريًّا ما يخص تدقيق عقود الشراء تعريفًا ودراسة برؤية قانونية شاملة والتي تربطها صلة تكاملية بالشريعة الإسلامية، وذلك وفق الوارد في مصادر الفقه والقانون والدراسات والأبحاث، أما الجانب التطبيقي فسيكون محدودا نظرا إلى طبيعة الدراسة والإمكانات المتاحة للباحثة وسيقتصر على عرض نماذج من تطبيقات قضائية ذات صلة بتدقيق العقود.

منهج البحث:

ستعتمد الباحثة في هذه الدراسة على:

- **المنهج الاستقرائي** لتتبع المراحل التعاقدية للشراء وتتبع ورودها في المصادر الحديثة والمراجع المتوفرة.
- **المنهج التحليلي** لتحليل القضايا الواقعة في تدقيق العقود واستنباط الأحكام الشرعية من المصادر الفقهية والقانونية في تناول الموضوع وعرضه.
- **المنهج التطبيقي** في عرض عدد من القضايا والوقائع التطبيقية ذات الصلة بتدقيق عقود الشراء.

الدراسات السابقة:

تتعلق بموضوع تدقيق عقود الشراء دراسات سابقة كثيرة، لكن عناية الباحثة ستتركز على ما يتعلق بالموضوع مباشرة في البحوث الشرعية والقانونية كما يأتي:

"**التحايل وسد الذرائع في الصكوك**"، لعلي القرة داغي[1]. بحث مقدم في المجمع الفقهي الإسلامي ضمن مناقشة القرار رقم (٥/٤/٣٠) المعني بالضوابط الإجرائية التي لا بد من أن يتم تصنيفها في أي عقد من العقود، وتم تقديم هذا البحث ضمن قرار المجمع الفقهي الإسلامي رقم (١/٣/٦/٥٢)؛ المعني بحكم إجراء العقود بآلات الاتصالات الحديثة، في دورته السادسة بجدة ما بين ١٧-٢٣ شعبان ١٤١٠هـ، الموافق ١٤-٢٠ مارس ١٩٩٠م. وهذا البحث وثيق الصلة بدراستنا لما فيه من حديث عن التحايل والأساليب غير الشرعية في الصكوك التي هي أوراق مالية تخضع لبنود يتم الاتفاق عليها. وتختلف دراستنا عن هذا البحث في أنها تختص بتدقيق عقود الشراء والتحايل هو جزء من المخالفات فيها.

"**المبادئ القانونية العامة: دراسة نظرية وتطبيقات عملية في القانون، الحق، الموجب، والمسؤولية**"، لسلمان بو ذياب[2]. اعتنى المؤلف في هذا الكتاب بالمبادئ القانونية العامة وهي القانون والحق والالتزام وذكر تطبيقات عملية عن الإشكالات الناشئة نتيجة اختلال عند صياغة العقد وذكر منها الغلط، الخداع والإكراه، عدم مشروعية السبب، صورية العقد، وسوف تستفيد الباحثة من هذا البحث في بيان تلك المخالفات المهمة التي تتولد عنها مسؤولية مدنية أو جنائية من الغلط والخداع والإكراه والاحتيال وأساسها القانوني في عقود الشراء وتكييفها في الشريعة والقانون إلى جريمة أو خطأ مدني.

"**صيغ العقود في الفقه الإسلامي**"، لصالح بن عبد العزيز الغليقة[3]. تطرق الباحث في هذه الرسالة لحقيقة العقد وأقسامه من حيث صحة العقد ومن حيث اللزوم والجواز، ومن حيث

---

[1] علي القرة داغي، "التحايل وسد الذرائع في الصكوك"، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، العدد ٤، الجزء ٢، القرار ٣٠- ٤/٥، جدة، (١٩٨٨م).

[2] سلمان بو ذياب، **المبادئ القانونية العامة: دراسة نظرية وتطبيقات عملية في القانون، الحق، الموجب، والمسؤولية** (بيروت: المؤسسة الجامعية، د.ط، ١٩٩٥م).

[3] صالح بن عبد العزيز بن صالح الغليقة، "صيغ العقود في الفقه الإسلامي"، (رسالة دكتوراة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، الرياض، ١٤١٩هـ).

تبادل الحقوق والضمان وعدمه والأصلية والتبعية؛ وأهمية العلم بأحكام العقود، وتحدث عن حقيقة الصيغة وأقسامها سواء كانت صيغة لفظية أو صيغة غير لفظية، وكذلك تحدث عن شروط الصيغة ومبطلاتها وإجراء الصيغة بوسائل الاتصال الحديثة وكيفية التعاقد بها من حيث إيجابياتها وسلبياتها، كما أنه أفرد فصلاً كاملاً عن الوسائل الخطية من المتعاقدين، وكل ما تم ذكره وثيق الصلة بموضوع هذه الدراسة وسوف تفيد الباحثة منه في بيان العقود والأحكام المتعلقة بالصياغة وتدقيقها خاصة ما يتعلق بمحل التدقيق والمراجعة في عقود الشراء بين الشريعة والقانون سواء كانت من حيث الجوانب الشكلية أو الموضوعية عند تدقيق العقود. غير أن دراستنا تختص بتدقيق العقود مما يجعلها تركز على المخالفات والاحتيال، كما أنها تختص بالقانون العماني.

"نحو نظرية عامة لصياغة العقود دراسة مقارنة في مدى القوة الملزمة لمستندات التعاقد"، لأحمد السعيد الزقرد[٤]. تناول هذا البحث صياغة العقود وأهميتها في حصول الإلزام، وبيّن أن العقد يكتسب قوته القانونية الملزمة بناء على صياغاته، وكذا المستندات السابقة على الإبرام النهائي للعقد، وأن الصياغة المعيبة للعقود تفتح الباب للمنازعات في تفسير العقود وتنفيذها، وبين أن ما يتعلق بالمفاوضات قد يكون ملزما إذا ترجمت صياغته ذلك. وستفيد الباحثة من هذا البحث في علاقة طبيعة المستندات والصياغة القانونية للعقود بالإلزام القانون، وتوظف ذلك لبيان المخالفات والعيوب التي تجعل الصياغة غير ملزمة أو سببا للاختلاف والتنازع في التفسير والتنفيذ. ومن ثم تختلف هذه الدراسة عن هذا البحث في تركيزها على عقود الشراء والأحكام المتعلقة بها وعلى ما ورد في القانون العماني مما له صلة بتدقيق العقود.

"تصنيف العقود وآثارها في قانون الالتزامات والعقود المغربي"، لأحمد العلوي اليوسفي[٥]. تحدث المؤلف في هذا الكتاب عن تصنيف العقود باعتبارات مختلفة فمنها التبادلية وغير التبادلية وعقود المعاوضة وعقود التبرع، وتطرق إلى ضرورة التمييز بين العقد وإثباته، وحيث

---

[٤] أحمد السعيد الزقرد، "نحو نظرية عامة لصياغة العقود: دراسة مقارنة في مدى القوة الملزمة لمستندات التعاقد"، **مجلة الحقوق**، العدد الثالث، السنة الخامسة والعشرون، الكويت، (٢٠٠١م).

[٥] أحمد العلوي اليوسفي، **تصنيف العقود وآثارها في قانون الالتزامات والعقود المغربي** (الرباط: دار الإحياء، د.ط، ٢٠٠٣م).

إن الباحث اعتمد على الدراسة الشرعية للتفصيل فيها، فإن الباحثة ستنهج المنهج القانوني في بيانها.

"الحد الفاصل بين الاحتيال الجنائي والمدني"، لإبراهيم أحمد عثمان[٦]. تحدث في باختصار عن عناصر جريمة الاحتيال وذكر منها استعمال وسيلة الخداع، تحقيق كسب غير مشروع، سوء القصد، وهذا البحث يتقاطع مع موضوع دراستنا في التفرقة بين المسؤولية الجنائية والمدنية الناشئة عن تدقيق العقود، فليست كل مخالفة عقدية لها حكم الخطأ المدني؛ بل منها ما يعد جريمة احتيال يوقع عليها القانون جزاءات عقابية. ومن الجلي أن هذا البحث يختلف عن دراستنا في أنها تختص بتدقيق عقود الشراء وبيان محال التدقيق ومراحله في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون العماني؛ كما أن الباحثة ستحاول جهدها للوصول إلى بيان دقيق للحد الفاصل بين ما يعد خطأ مدنيا من مخالفات عقود الشراء وما له حكم الجناية.

"عقود الشراء كأحد اختصاصات إدارة الشراء"، لأمل مصطفى عصفور[٧]. تعرضت هذه الورقة العلمية لبيان اختصاصات إدارة الشراء وأنظمة الشراء وطرقه، ومميزاته وعيوبه، والاتفاقيات والنظم المتعلقة بعقود الشراء وأنواعها وإجراءاتها، وهذا ما ستفيد الباحثة منه في بيان خصائص عقود الشراء والعيوب المتعلقة بها، وستحاول الباحثة الإضافة للموضوع من جهة الاعتناء بالقانون العماني من جهة، والتركيز على عمليات التدقيق وآلياتها ومحالها في الشريعة الإسلامية والقانون العماني.

"العقود الناقلة للملكية والمنشئة لها (البيع، البدل، الهبة) في ضوء الفقه وقضاء النقض والشريعة الإسلامية"، للسيد عبد الوهاب عرفة[٨]. ذكر المؤلف في هذا الكتاب التزامات المشتري والمتضمنة دفع الثمن كاملاً، وتحمل مصاريف العقد ورسومه وأتعاب المحاماة وتسليم المبيع في الميعاد المحدد، كما أوضح جزاء عدم تسلم المشتري للمبيع وبخاصة إذا كان التأخير في

---

[٦] إبراهيم أحمد عثمان، "الحد الفاصل بين الاحتيال الجنائي المدني"، **مجلة العدل**، السودان، السنة٥، العدد١٠، (٢٠٠٣م).

[٧] أمل مصطفى عصفور، "**عقود الشراء كأحد اختصاصات إدارة الشراء**"، الملتقى العربي الثالث: الاتجاهات الحديثة لإدارة المشتريات والمخازن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ ديسمبر ٢٠٠٤م.

[٨] السيد عبد الوهاب عرفة، **العقود الناقلة للملكية والمنشأة لها (البيع، البدل، الهبة) في ضوء الفقه وقضاء النقض والشريعة الإسلامية** (الإسكندرية: المكتب الفني للموسوعات القانونية، د.ط، ٢٠٠٤م).